Analytical and Benchmarking Study of the Impact of Small and Medium Enterprises Sector on Economic Growth from The Perspective of Islamic Economy

https://www.doi.org/10.56830/LZQW5844

Ahmed Mohamed Badi Al-Mazrouei
PhD Researcher, Department of Economics (ID: 44277082), College of Islamic Economics and Finance, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia
Received: 28 September 2022 Accepted: 11 October 2022 Published: 15 December 2022

Abstract:

The Study aimed to analyze and measure the impact of the small and medium enterprises sector in the Kingdom of Saudi Arabia in achieving economic growth, and to study the nature of the relationship between the growth of the small and medium enterprises sector and economic growth, and the impact of Islamic economic thought in that, It also aimed to analyze the reality and development of the small and medium enterprise sector in the Kingdom, in addition to identifying the policies and initiatives that support the small and medium enterprise sector, with an understanding and analysis of measuring the impact of the growth of the small and medium enterprise sector on economic growth in the Kingdom . To achieve the goal of the study, the researcher relied on the historical and descriptive analytical method. Data were collected from published sources from official authorities and scientific journals. The data was reviewed in a descriptive statistics method. The time range of the study, during the period from 2006 to 2021, was on small and medium enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia.The thesis consisted of four main chapters, the first chapter discussed the theoretical analytical framework of the nature of the relationship between the growth of the small and medium enterprises sector and economic growth. The fourth chapter is an analytical study to measure the impact of the growth of the small and medium enterprises sector on the economic growth in the Kingdom.The study concluded with some results and recommendations, the most important of which are: Small and medium enterprises managed to achieve a growth rate of about 5% during 2022 compared to previous years, and their number exceeded 750,000, The majority of small and medium enterprises, in terms of geographical distribution, are concentrated in Riyadh, Makkah, and Sharqiya. The number of workers in micro-enterprises that employ (1-5) workers in the small and medium-sized enterprises sector constituted 26% of the total employees, where the percentage represented 18% of the total employees in the third quarter of 2019. Small and medium enterprises attracted 62% of the appointments made in the private sector . The contribution of small and medium enterprises increased by 45%, bringing

CC BY

their contribution to the economy from 21.9% to 28.7% between the years from 2016 to 2020. The share of small and medium enterprises in government procurement increased from 15% in 2018 to 24% in 2020, with a value exceeding 160 milyar Rial, Saudi SME financing exceeds $22.7 milyar until 2021,The study concluded with recommendations, the most important of which is the need to increase government support for small and medium enterprises so that these enterprises can export or expand externally, while this role is not limited to financing or programs and initiatives to support these enterprises only, but rather expands to include the development of new laws and legislation necessary and keeping pace with the requirements of the times to support These facilities and to facilitate their mission of external expansion

Keywords: Small and Medium Enterprises Sector, Economic Growth, Islamic Economy, Finance, Programs and Initiatives.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

دراسة تحليلية وقياسية لأثر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي

أحمد محمد بادي المزروعي
باحث دكتوراه بقسم الاقتصاد (رقم جامعي ٤٤٢٧٧٠٨٢)، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الاسلامية، جامعة أم القري، السعودية

بحث لإستكمال متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

تحت إشراف أ.د محمد بن على العقلا، أستاذ بقسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الاسلامية، جامعة أم القري، السعودية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في تحقيق النمو الاقتصادى، ودراسة طبيعة العلاقة بين نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي، وأثر الفكر الاقتصادى الإسلامى فى ذلك، كما هدفت إلى تحليل واقع وتطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة،علاوة على التعرف على السياسات والمبادرات الداعمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع فهم وتحليل قياس أثر نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المملكة، ولتحقيق هدف الدراسة إعتمد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، كما تم جمع البيانات من المصادر المنشورة من الجهات الرسمية، والمجلات العلمية، وتم استعراض البيانات بأسلوب الإحصاء الوصفي، وكان النطاق الزمنى للدراسة خلال الفترة من 2016 إلى 2021، على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، وتكونت الرسالة من أربعة فصول رئيسة، ناقش الفصل الأول الإطار التحليلى النظرى لطبيعة العلاقة بين نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادى، أما الفصل الثانى تناول تحليل واقع وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة، وركز الفصل الثالث على السياسات والمبادرات الداعمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتناول الفصل الرابع الدراسة التحليلية لقياس أثر نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادى بالمملكة، وأنتهت الدراسة ببعض النتائج والتوصيات، من أهمها: تمكنت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نسبة نمو حوالى ٥% خلال عام ٢٠٢٢ عن السنوات السابقة وتجاوز عددها أكثر من ٧٥٠ ألف منشآة، وتتركز أغلبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من حيث التوزيع الجغرافى فى منطقة الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية. كما شكل عدد المشتغلين في المنشآت متناهية الصغر التي توظف من (١-٥) مشتغلاً في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٢٦%من إجمالي المشتغلين حيث تمثل النسبة ١٨% من إجمالي المشتغلين فى الربع الثالث من ٢٠١٩م. واستقطبت المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة ٦٢% من التعينات التى تمت فى القطاع الخاص. كما زادت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٤٥% لترتفع مساهمتها في الاقتصاد من ٢١,٩% إلى ٢٨,٧% بين الأعوام من ٢٠١٦ إلى 2020. كما ارتفعت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية من ١٥% خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢٤% في ٢٠٢٠ بقيمة تجاوزت ١٦٠ مليار ريال، يتجاوز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية ٢٢,٧ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١، وذيلت الدراسة بتوصيات من أهمها، ضرورة زيادة الدعم الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كى تتمكن هذه المنشآت من التصدير أو التوسع خارجياً، مع عدم اقتصار هذا الدور على التمويل أو البرامج والمبادرات لدعم هذه المنشآت فقط، بل يتوسع ليشمل وضع القوانين والتشريعات الجديدة اللازمة والمواكبة لمتطلبات العصر لدعم هذه المنشآت وتسهيل مهمتها في التوسع الخارجي.

الكلمات المفتاحية: قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الإسلامي، التمويل والبرامج والمبادرات.

أولًا: مقدمة البحث:

المُستقرِئُ للأدبيات يَرَى أنَّ هناك اهتمامًا واضحًا لدى باحثى السياسات الاقتصادية والإجتماعية بدراسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مختلف دول العالم المتقدم منها والنامى على السواء، وذلك ايماناً من الدور الذى تلعبه تلك المشروعات فى تحقيق التنمية بأشكلها وأنواعها المختلفة، كما تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي في مختلف الدول، حيث تعد هذه المنشآت المحرك الأساسي في تفعيل استراتيجيات التنمية من خلال زيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل وزيادته (عابد، ٢٠١٢)، كما أظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسواق السلع الأساسية ضروريات ملحة لتبنى الدول العربية إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادى والمالى ودعم النمو الشامل والمستدام وتأتى الجهود المعنية بتطوير وتهيئة البيئة المواتية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مقدمة برامج الاصلاح، لقدرة هذا القطاع فى دفع عجلة النمو وتوفير فرص العمل، التى تمثل أهم الأهداف الحكومات العربية على تحقيقها فى ضوء معدلات البطالة المرتفعة ومتطلبات تنويع الاقتصادات ورفع معدلات نموها وقدرتها على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية (طارق، ٢٠١٧).

وتهتم المملكة العربية السعودية بتشجيع وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما أشارت الاستراتيجية الصناعية الوطنية للمملكة، فقد ساهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بجانب مهم من جملة الإنتاج الاجمالى، بالإضافة الى مساهمته فى عمليات التوظيف فى القطاع الخاص وتدعيم هيكل الميزان التجارى بأكثر من ٥% من اجمالى الصادرات الكلية، كما ساهم القطاع الخدمى فى الارتقاء بالمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الاخرى، وتشكل هذه النظرة والدور الذى تسهم به تلك المشروعات عصب الاقتصاد المزدهر فى رؤية المملكة ٢٠٣٣م، حيث تستهدف الرؤية رفع نسبة الائتمان المصرفى الممنوح من ٥% الى ٢٠% فى عام ٢٠٣٠م (هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، ٢٠١٩).

ثانيًا: مشكلة البحث:

تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الوقت الراهن باهتمام وبمجهودات من مخططى السياسات الاقتصادية والإجتماعية ومن الأطراف ذات العلاقة بالمملكة، ومن جميع القطاعات الداعمة المختلفة، وذلك قناعة من الدور الحيوى لهذه المشروعات فى تحقيق النمو الاقتصادى بالمملكة، والمساهمة فى تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، حيث أن الدلائل والتجارب الكثير من الدول تشير أن هناك اتجاها عالميا متسارعا ومساندة لهذه المشروعات، وعلى الرغم من تلك المجهودات الضخمة التي قامت بها حكومة المملكة بمختلف مجالاتها القانونية، والبنية التحتية، والتمويلية فضلا عن الدعم اللوجستي للقطاع، إلا ان الواقع العملي والشواهد الاحصائية تثير اشكالات تتجسد في وجود فجوة بين تلك الجهود والواقع العملي ومن دلائل ذلك. وتدني مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اجمالي الناتج المحلي للاقتصاد السعودي وهو ما يمثل مشكلة من جهة أخرى حيث عدم تحقيق ما رسمت له السياسات والبرامج من اسهام هذا القطاع في النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية، ولذا تحاول الدراسة الاجابة عن السؤال الرئيس، وهو: **ما أثر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادى؟**

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما الإطار التحليلي النظري لطبيعة العلاقة بين نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي؟ وما أثر الفكر الاقتصادى الإسلامى فى ذلك؟
2- ما تحليل واقع وتطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
3- ما السياسات والمبادرات الداعمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
4- ما تحليل قياس أثر نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المملكة؟

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

ثالثًا: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية في تحقيق النمو الاقتصادى، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1) دراسة الإطار التحليلي النظري لطبيعة العلاقة بين نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي، وأثر الفكر الاقتصادى الإسلامى فى ذلك.
2) التعرف على تحليل واقع وتطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية
3) التعرف على السياسات والمبادرات الداعمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
4) فهم وتحليل قياس أثر نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المملكة.
5) عرض النتائج والتوصل الى توصيات تعمل على زيادة فاعلية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق النمو الاقتصادى.

رابعًا: فروض البحث:

في ضوء مشكلة وهدف البحث واستقراءً من الدراسات السابقة يمكن صياغة فروض البحث فيما يلي:

1- لا يواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية أية عوائق وتحديات
2- لا يسهم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيادة فرص التوظيف بالمملكة العربية السعودية.
3- لا يسهم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.
4- لا يسهم حجم التمويل الإسلامي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

خامسًا: أهمية البحث:

بناء على ما تقدم يمكن توضيح أهمية البحث في أنه يفيد:

1. تبقى الحاجة ضرورية وقائمة في بلد الحرمين الشريفين وأمتنا العربية إلى الكتابة في هذا الموضوع من جهه، ومن جهه أخرى فإنه يمكن أن يكون الاختلاف في عرض المادة العلمية أساس الفائدة المرجوة.
2. يعتبر تفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة مطلباً وطنياً بسبب أهميته ودوره في تحقيق النمو الاقتصادى وباعتباره الأساس الذي يجذب باقى أوجه التطور والتنمية في المجالات الآخرى .
3. تحديد المعوقات أو التحديات التي تحول دون تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث تحقق دورها فى النمو الاقتصادى واقتراح أساليب للتغلب عليها.
4. حاجة الحكومة إلى انشاء قطاعات جديدة تسهم في الاقتصاد المحلي، وذلك في سبيل تحقيق أهدافها لتنويع القاعدة الاقتصادية، مما يتيح فرصاً كبيرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للنمو في الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية.
5. ظهرت الحاجة إلى دراسة دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي على ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من أجل معرفة مدى مساهمة هذه المنشآت في زيادة النمو الاقتصادي ورفع الناتج المحلي وصولاً إلى رؤية المملكة، وتحقيق أحد مرتكزات الرؤية للوصول إلى اقتصاد مزدهر من خلال تحسين دور المنشآت في استقطاب الشباب والعاملين في القطاع الخاص للإعتماد على تطوير منشآتهم وزيادة متحصلاتهم وصولاً إلى اعتماد الدولة على هذه المنشآت للقيام والنهوض بالاقتصاد الوطني بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد وهو النفط.
6. يستطيع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة توفير الكثير من الفرص الوظيفية، وخاصة لفئة الشباب خاصة مع التغيرات الهيكلية في سوق العمل.

CC BY

7. كون موضوع الدراسة يخص مجالاً اقتصادياً ساد الاعتقاد بأهميته البالغة سواء كان ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادى أو الميزات الإجتماعية التي يوفرها.
8. التمهيد لدراسات لاحقة أكثر عمقاً وتخصصاً في المجال الاقتصادى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادساً: الدراسات السابقة:

سنتناول الدراسات السابقة للوقوف على أهمية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي ومن خلال التتبع والبحث في الكتب وشبكة الإنترنت من أجل التوصل إلى دراسات تتحدث في إطارٍ متقاربٍ من هذه الدراسة، كما سيستعرض الباحث الدراسات السابقة وأهم نتائجها ومنهجيتها والربط بينها مع مناقشة أوجه الشبه والاختلاف وبيان الفجوة البحثية التي سيتناولها البحث، ويمكن عرض تلك الدراسات وفق مايلى:

أولا الدراسات العربية:

1) دراسة (يوسف، ٢٠٢١) **بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية المستدامة: تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة ".**

هدفت الدراسة إلى عرض الأدبيات الحديثة فيما يتعلق بمفهومى التنمية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الخصائص المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على استعراض الدور المتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مع تحليل الجزء التطبيقى لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية المستدامة بدراسة بعض التجارب الاقليمية العربية كتجارب مصر، والأردن والسودان ودول مجلس التعاون الخليجى، واستخدم الباحث المنهج الوصفى، والمنهج التحليلى، كما استخدم المنهج التطبيقى من خلال دراسة أثار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر، والأردن، والسعودية، والامارات، والسودان، وتحديد الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة، وكان من أهم نتائج الدراسة تؤكد التجارب الإقليمية العربية محل الدراسة على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى انعاش الاقتصاد وتنمية الاقتصاد المستدام من خلال مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى وزيادة القيمة المضافة وتشغيل العمالة والمساهمة فى التصدير، مع العمل فى تخفيض العجز التجارى وتحسين ميزان المدفوعات لدى الدول .

2) دراسة (عبدالعزيز حسن عبدالعزيز, علاء الدين أحمد ، ومنتصر الهادى،، ٢٠٢١) **بعنوان "أثر ممارسة استريجيات ريادة الأعمال على أهداف المشروعات الصغيرة : دراسة ميدانية على عملاء بنك الاسرة – الأبيض ".**

هدفت الدراسة إلى قياس الأثر المباشر لممارسة استرايجيات ريادة الأعمال بأبعادها (الابداع، والابتكار، وقبول المخاطر) على المشروعات الصغيرة بأبعادها(تحقيق الربحية – البقاء والاستمرارية) ، دراسة حالة عملاء بنك الأسرة فى قطاعى الصناعة والأسرة المنتجة، تمثلت مشكلة للإجابة عن سؤال رئيسى، ما أثر ممارسة استراتيجيات ريادة الأعمال على أهداف المشروعات الصغيرة، وبنيت الدراسة على عدة فرضيات منها أن هناك علاقة ايجابية بين استراتيجيات ريادة الأعمال بأبعادها(استرايجيات، واستراتيجية قبول المخاطر على أهداف (الربحية، الاستمرارية)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، واسلوب المسح الشامل لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة الى نتائج، منها أنه توجد علاقة ايجابية بين ممارسة استراتيجيات ريادة الأعمال وتحقيق الربحية حيث بلغت قيمة بيتا (2.523)، عند مستوى معنوى (013.)، وأيضا توجد علاقة إيجابية بين ممارسة استراتيجيات ريادة الأعمال والاستمرارية، حيث بلغت قيمة بيتا (4.382) عند مستوى معنوى (000.)، وخلصت الدراسة الى استراتيجية ريادة الأعمال بأبعادها المختلفة تؤثر ايجابى معنوى على أهداف المشروعات، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالابداع والابتكار وذلك لتوسيع المشروعات والدخول فى أسواق جديدة .

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

3) دراسة (صفاء، ٢٠٢١.) ، **بعنوان "الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الأردن ".**

هدفت الدراسة الى الالتعرف على بنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى المملكة الأردنية،ودور الاستراتيجية الوطنية للصناعة فى اعادة توزيع الصناعات على محافظات المملكة، والتعرف على المشكلات التى تعانى منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق هذه الأهداف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وعدداً من الأساليب الكمية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، منها تطرف مؤشر التركيز فى محافظة عمان، حيث يتجاوز ٤٥% فى حين ينخفض بشكل متفاوت فى باقى المحافظات، كما أن مؤشر التركيز الصناعى لايتناسب مع مؤشر التركيز المالى مما يؤكد على وجود خلل فى التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية، بالاضافة الى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعانى من مشاكل فى التسويق والتمويل وقلة الخبرة والتدريب، لذا توصى الدراسة بضرورة انشاء هيئة مستقلة فى وزارة الصناعة للاشراف على الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتولى مهام التمويل والتدريب والترويج الإعلامى والتسويق للنهوض بهذا القطاع الحيوى.

4) دراسة (مكرب، ٢٠٢٠) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة لتحسين الدخل بمحافظة الزلفي بالمملكة العربية السعودية "

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشروعات الصغيرة في تحسين الدخل لمواطني محافظة الزلفي المملكة العربية السعودية، حيث تمت صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن للمشروعات الصغيرة تحسين الوضع (الاقتصادي- الإجتماعى - التعليمي)، حيث بنيت الدراسة على مجموعة من الفروض؛ الفرض الرئيسي هو للمشروعات الاقتصادية دور اقتصادي وإجتماعي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أبرزها: أن المشروعات الصغيرة تساهم في توفير الإحتياجات الضرورية والمشاركات الإجتماعية للفرد بمحافظة الزلفى، وتساهم في خلق فرص التوظيف الذاتي للخريجين وتحمل نفقات التعليم، وأوصت الدراسة بالاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتضافر الجهود من أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي لاستغلال كل الثروات الطبيعية والموارد المتاحة كآلية عمل لتحسين مستويات الدخل وتقليل معدلات البطالة وتوفير التمويل اللازم لها حتى تؤدى دورها في تحسين مستوى الدخل.

5) **دراسة (عبدالخالق، ٢٠٢٠) بعنوان " أثر الشمول المالى على المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية ٢٠٣٠م"**

هدفت الدراسة الى دراسة أثر الشمول المالى على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية ٢٠٣٠م، والتعرف ماهية الشمول المالى وأهميته، وأهدافه، ومدى حرص المملكة على دعم تلك المشروعات المنشآت تحقيقا للشمول المالى فى إطار الرؤية، والوقوف على مدى ماتمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية والإجتماعية لمختلف الدول ومنها المملكة، وتوصلت نتائج الى تعمل مؤسسة النقد العربى السعودى (ساما) على رفع مستوى الشمول المالى فى المملكة، كأحد أهدافها الاستراتيجية التى تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال اتاحة وصول الأفراد والمنشآت والمنتجات المرخصة من قبلها، وادماجهم فى النظام المالى الرسمى، وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى والنمو الاقتصادى، وأن اتاحة التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادى فى المملكة، ومن أهم التحديات صعوبة الحصول على التمويل، وفى هذا الإطار تعمل (ساما) بالتعاون مع الجهات الاخرى ذات العلاقة على تعزيز الجهود لرفع مستوى الشمول المالى حيث رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى ٣٥%، اضافة الى رفع نسبة التمويل المخصص لها الى ٢٠% من نسبة القروض المقدمة من البنوك فى المملكة من أبرز الأهداف التى تسعى إليها الرؤية فى تحقيقها .

6) **دراسة (المنسى، وعبده، ٢٠٢٠) بعنوان "العلاقة بين رأس المال الفكرى والآداء التنظيمى : الدور الوسيط للتوجه الريادى، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مدينة تبوك بالمملكة العربية السعودية ".**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين رأس المال الفكرى والتوجه الريادى وأثرهما على آداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مدينة تبوك بالمملكة العربية السعودية والتعرف على الدور التوجه الريادى بوصفه متغيراً وسيطاً فى تلك العلاقة، واستخدم الباحث المنهج الوصفى مستخدما استقصاء جمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (٣٤٢)، وبلغ عدد قوائم الاستقصاء الصحيحة (٢٠٦) قائمة بمعدل ٦٠%، ومن خلال استخدام اسلوب المربعات الصغرى الجزئية PLS، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها، وجود تأثير معنوى ايجابى لأبعاد رأس المال الفكرى فى التوجه الريادى، كذلك تم التوصل الى وجود تأثير معنوى ايجابى رأس المال الفكرى فى مؤشرات اداء المشروعات موضع التطبيق، كما كشفت النتائج الى أن التوجه الريادى يتوسط بين العلاقة بين رأس المال الفكرى ومؤشرات اداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم موضع التطبيق، فدخول التوجه الريادى فى تلك العلاقة أدى الى تحسين معنوية تأثير ابعاد رأس المال الفكرى على مؤشرات اداء المشروعات موضع التطبيق .

7) **دراسة (منيرة، ٢٠٢٠)، بعنوان "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠م دراسة تطبيقية على محافظة القويعية".**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، من خلال التعرف على دور هذه المشروعات فى التنمية وأثرها فى ذلك، كما تهدف الدراسة الى التعرف على دور الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التحول الوطنى فى التنمية المستدامة بمحافظة القويعية، مع التعرف على معرفة الأثر الفعلى للرؤية فى دعم تلك المشروعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، مع استخدام استبانه فى جمع البيانات، حيث بلغت نسبة ٨٠,٨% موافقة العينة على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المستدامة، وأن دور الهيئة بلغت نسبة الموافقة علية ٧٤,٤%،، كما وافق الشباب أن الرؤية تعمل على توفير فرص عمل للشباب فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكان من أبرز التوصيات تدريب العاملين فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمجابهة النقص الحاد فى الخبرات مع التركيز على رفع مهارات الجانب النسائى وتشجيع الخبرات الوطنية فى المشروعات المتنوعة على دعم وتدريب المبتدئين فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

8) **دراسة (الروبي، ايمان توفيق، آخرون، ٢٠٢٠) بعنوان "دور بعض المشاريع الغذائية الصغيرة في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل بمحافظة الفيوم:"**

هدفت الدراسة إلى تحديد دور بعض المشاريع الغذائية الصغيرة في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل بمحافظة الفيوم وذلك من خلال عدة أهداف فرعية وهي دراسة تطور المشاريع الصغيرة الممولة بمحافظة الفيوم، والتعرف علي قدرة بعض المشاريع الغذائية الصغيرة محل الدراسة في الحد من مشكلة البطالة وقياس مستوى دخول العاملين، وقياس العائد لتلك المشاريع، تم الاعتماد على الأسلوب القياسي والذي يهدف لقياس الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، حيث استخدم التقدير القياسي لدوال الإنتاج والتكاليف لتحديد مدى كفاءة تلك المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية بمحافظة الفيوم، والتعرف علي أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه تلك المشاريع محل الدراسة ومحاولة إيجاد الحلول والأساليب اللازمة لحلها، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: عدد المشاريع الممولة وعدد المستفيدين من الذكور البالغين وإجمالي القروض بمحافظة الفيوم تتسم بعدم الاستقرار النسبي في حين يتسم عدد المستفيدين من الإناث وتكلفة فرصة العمل بالاستقرار النسبي نظراً لانخفاض إجمالي معامل الاختلاف النسبي والبالغ ٤٨,٨٤%، ٧٨,٠ $ على التوالي، بينما بلغت قيمة المرونة الإنتاجية الإجمالية لمشاريع تصنيع الجبن البيضاء ومنشآت التخليل نحو ١,٢٩، ١,١٤ على التوالي ويعني ذلك أن زيادة الموارد الإجمالية بالدالة المقدرة بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة في إنتاج

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

الجبن البيضاء والمخللات بنسبة ١٢,٩، ١١,٤% على التوالي، وهذه النتيجة توجه بزيادة حجم تلك المشاريع وتوجه بإعادة مزج عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية بما يحقق التوليفة المثلى منها والاستخدام الكفء لها للانتقال إلى مرحلة الإنتاج الاقتصادية.

9) دراسة (عباس، ٢٠٢٠) **بعنوان " دورالمشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر"**

.

هدفت الدراسة التطرق الى دراسة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث تعريفها، وخصائصها، ودورها فى التنمية الاقتصادية بشكل عام، وبشكل خاص تطرقت الى وضع تلك المشروعات فى مصر ودورها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وطبيعة التحديات التى تواجهها، كذلك الجهود المصرية المبذولة لمواجهة تلك التحديات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وكان من أهم نتائج الدراسة، لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، نظر لاختلاف المعايير المستخدمة فى التعريف، تعد المشروعات الصغيرة مصدراً هاماً فى تشغيل الشباب وتوليد الدخول والحد من الفقر، كذلك المساهمة فى تعزيز معدلات النمو الاقتصادى من خلال المساهمة فى خلق الناتج المحلى، كما تزداد المشروعات الصغيرة فى مصر بشكل كبير، الأمر الذى جعلها مصدر مهم فى تعزيز التنمية الاقتصادية فى مصر خاصة فى ضوء مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة تصل الى ٨٠%، بينما تسم فى التشغيل بنسبة حوالى ٧٥% .

10) دراسة (منصور، ٢٠٢٠) **بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية ٢٠٣٠م – دراسة تطبيقية":**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية، وتحليل وتقييم دور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في مواجهة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة؛ ومعرفة الواقع الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وكذلك الوصول للمأمول في ضوء رؤية ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى إصلاح الاقتصاد السعودي ومواصلة نموه وإنهاء اعتماده على النفط كمصدر أساسي للدخل، اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي وهو المنهج الذي يبدأ بالنظرية وينتهي بمدى انطباقها على أرض الواقع، كما استخدم البحث المنهج الوصفي لوصف موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، وأهم الدراسات التي تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية سواء داخل المملكة أو خارجها، كذلك اعتمد البحث على المنهج المقارن لإجراء المقارنات من خلال دراسة وتحليل الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ومقارنته بالوضع العالمي وتحديد أوجه الاستفادة منها، واستعراض تجارب الدول الأخرى واستخلاص الدروس المستفادة منها، كما اعتمد على الأسلوب القياسي والذي يهدف لقياس الظواهر والمتغيرات الاقتصادية. وتوصل البحث إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي تعيق هذه المشروعات من تحقيق أهداف الرؤية منها الحصول على التمويل إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة ٥% من إجمالي التمويل في المملكة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، والنتيجة هي انخفاض مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إذ لا تتجاوز ٢٠% و٥٣% من الوظائف في المملكة العربية السعودية، وتستهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ رفع هذه النسبة إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠، وتصل هذه النسبة إلى حوالي ٧٠% في الدول المتقدمة، كما بلغ عدد المنشآت الصغيرة نسبة ١٢%، من عدد المشروعات لعام ٢٠١٨، وتساهم بحوالي ٢٩% من إجمالي إيرادات المنشآت حسب بيانات الربع الثاني من عام ٢٠١٦ وأوصي الباحث صناع القرار وذوي الاهتمام من رواد الأعمال داخل المملكة بالتغلب على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال من خلال تقديم الدعم الكافي لهم سواء الدعم المادي أو اللوجيستي أو الاثنين معاً،

CC BY

والعمل على إنشاء صندوق مالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفوائد منخفضة، ومشاركة الصندوق بنسب معينة من الأرباح السنوية خلال فترة محددة، وذلك حسب قيمة القرض، وحجم المنشأة، وقيمة الإيرادات، وفكرة المشروع، وتحويل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة إلى وزارة مستقلة يكون مهمتها الاهتمام الكبير بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يدعم فكرة البحث من ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادى بالمملكة.

11) دراسة (حمدان، ٢٠١٩) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية فى فلسطين".

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى فلسطين، ومعرفة مراحل النى تمر بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على مدى أهميتها فى الناتج المحلى الاجمالى، كما هدفت إلى قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية فى فلسطين، وذلك من خلال نماذج الانحدار المتعدد لتوضيح العلاقة الدالة بين المتغير التابع المتمثل فى (اجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة فى (عدد العاملين فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار فى فلسطين) خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠١٧م، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها، وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما بلغ معامل انحدار عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (0.053)، وقدمت الدراسة عدة توصيات منها، تقديم تسهيلات تمويلية وبفائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المصرفية حتى تتمكن تلك المشروعات من الاستمرار .

12) دراسة (شرين سلام، ٢٠١٩) بعنوان" التنظيم الادارى للعناقيد الصناعية كمطلب تنموى وآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠"

هدفت الدراسة الى معرفة أثر التنظيم الإدارى على رفع كفاءة أداء العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسعودية، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال الاعتماد من على استراتيجية التنظيم الادارى للعناقيد الصناعية، واعتمدت الدراسة فى تحقيق هدفها الى استخدام المنهج الوصفى التحليلى، بالإضافى الى استخدام المنهج الاستقرائى لتوقع قدرات اقتصاديات المملكة على الاستفادة من العناقيد الصناعية فى تحقيق التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق القيمة المضافة للإقتصاد السعودى وايجاد آلية لحل البطالة، ولقد توصلت الدراسة الى نتائج منها، حتمية اختيار العناقيد الصناعية كحل استراتيجى بديل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وآلية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن العناقيد الصناعية حظيت بإهتمام كبير بكافة دول العالم ومنها السعودية بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادى للدول والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة .

ثانياً: دراسات باللغة الإنجليزية:

1) دراسة (Erdin & Ozkaya, 2020) بعنوان Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey

حاولت الدراسة تقييم نوعية الحياة وتطور صناعة المنشآت الصغيرة ذلك لأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتكيف مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، مع التغييرات في الطلب في وقت قصير والوصول إلى شروط المنافسة الكاملة بسرعة. وبالتالي تساهم في الدخل القومي والعمالة والإنتاج، تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة عنصر أساسي في تحقيق أهداف "النمو" و"العمالة". ما يقرب من ٢٦ مليون شركة صغيرة ومتوسطة تعمل داخل الاتحاد الأوروبي وتوفر فرص عمل لـ ١٠٩ مليون شخص وتشكل ثلثي من الناتج القومي الأوروبي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في تحسين واستخدام التقنيات الجديدة، وتوصلت الدراسة إلى أن حصة الأنشطة الصناعية زادت في الاقتصاد مع

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

التحسينات في البنية التحتية للإنتاج والقدرة بعد ثورة صناعية، تحول تركيز الاقتصاد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. لقد غيرت أنشطة المنشآت الصغيرة بشكل جذري هيكل ومحتوى الأنشطة الاقتصادية الحضرية، جميع المدن الناجحة هي أكثر المدن تطوراً وإنتاجية في مناطقها وبلدانها من حيث الاقتصاد ونوعية الحياة، نوعية الحياة والتنمية الإجتماعية والاقتصادية لها علاقة وثيقة للغاية مع وجود الاستثمارات وشركات التصنيع. إذا استمرت سياسة التنمية الحالية، تشير الدراسة إلى أن هناك هي اختلافات ملحوظة بين شرق وغرب تركيا من حيث مستويات المعيشة والمساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

٢) دراسة (Tulus Tahi Hamonangan Tambunan, 2011) بعنوان Development of small and medium enterprises in a developing country: The Indonesian case

تناولت الدراسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأندونسية لدعم تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي من المتوقع أن تلعب دورًا حاسمًا في خلق فرص العمل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير الصادرات غير النفطية والغاز، وهدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة التطورات الأخيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا. وكانت أسئلة البحث ما مدى أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا؟ ما هي قيودهم ومعوقاتهم الرئيسية؟ ما هو تأثير رائدات الأعمال على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ وهل يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية أن تكون مصادر للابتكار؟ وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت هي اللاعب الرئيسي في الأنشطة الاقتصادية المحلية حيث تمثل أكثر من ٩٩,٩ في المائة من جميع الشركات وتوظف ٩٦,٢ في المائة من القوة العاملة، تشمل المعوقات الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة نقص التمويل وصعوبات التسويق، تمثيل رائدات الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة منخفض نسبيًا مما يشير إلى أن ريادة الأعمال لا تزال يهيمن عليها الذكور. يمكن أن تعزى هذه الحقيقة إلى أربعة عوامل رئيسية على الأقل منها؛ تدني مستوى التعليم ونقص فرص التدريب، عدم القدرة على الوصول إلى المؤسسات الائتمانية والمالية الرسمية، أخيرًا، القدرة على الابتكار للشركات الصغيرة والمتوسطة منخفضة لعدة أسباب رئيسية منها؛ نقص رأس المال والمهارة.

٣) دراسة (Muritala Taiwo A1, Awolaja Ayodeji M1and BakoYusuf A, 2012) بعنوان Impact of Small and Medium Enterprises on Economic Growth and Development

هدفت الدراسة إلى دراسة دور الشركات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها أداة حقيقية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، تم استخدام طريقة المسح الميدانى لجمع البيانات من ٢٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم من خمسة أقاليم محلية مختارة في نيجيريا وهي: حكومة إيجيبو الشمالية ويوا الجنوبية وساغامو وأوديدا وأوغون ووترسايد المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن القيود الأكثر شيوعًا التي تعرقل نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا هي نقص الدعم المالي سوء الإدارة والفساد ونقص التدريب والخبرة وضعف البنية التحتية والأرباح غير الكافية والطلب المنخفض على المنتجات والخدمات، تتمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمزايا خارجية فعالة على مستوى الاقتصاد، توسع الشركات الصغيرة والمتوسطة يعزز فرص العمل أكثر من نمو الشركات الكبيرة لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة، وأوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة على وجه السرعة بمساعدة رواد الأعمال المحتملين في الحصول على التمويل والمعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الأعمال والتكنولوجيا الحديثة

والمـواد الخـام والأسـواق والمصـانع والآلات التـي مـن شـأنها أن تمكـنهم مـن تقليـل تكلفـة التشـغيل والاستفادة منها لتصبح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاءة لمواجهة منافسات السوق.

التعقيب على الدراسات السابقة والفروق بينها وبين الدراسة الحالية:

تعد الدراسة الراهنة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة والتي كانت ثرية بالمعلومات من حيث دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وأهداف التنمية وأداء المشاريع الصغيرة في تطوير وتحسين الاوضاع من حيث محاور التنمية الاقتصادية مثل البطالة، وتحسين مستوى المعيشة في البلاد العربية، ولعل أهم تلك القواسم هى:

1. إتفاقها مع الدراسات السابقة فى أنها تنصب على قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها قضية حاكمة فى فى جسم النمو الاقتصادى فى كافة المجتمعات.
2. إستفادة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة فى بعض إجرائتها المنهجية فى تحليل وتفسير الجداول التى تم الحصول عليها من الأدبيات المتاحة والمراجع والتقارير الرسمية من بيانات ومعلومات، هذا بالإضافة إلى أنها ساهمت فى مناقشة المفهوم من حيث الممارسات فى الواقع النمو الاقتصادى، ومع ذلك وتنفرد الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة إلى أنها تحاول التعرف على :
3. التحليل النظرى لطبيعة العلاقة بين نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادى.
4. تحليل واقع وتطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة.
5. السياسات والمبادرات الداعمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
6. دور الهياكل التمويلية فى تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
7. تحليل لقياس أثر نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الااقتصادى فى المملكة.
8. تعد دراستى من الدراسات التشريحية فى دراسة بنية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على النمو الاقتصادى فى المملكة، وتعتمد على بعض أساليب المنهج الوصفى التحليلى .

سابعًا: منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي .

كما سوف يتم جمع بيانات البحث من المصادر المنشورة من الجهات الرسمية والمتمثلة في البنك المركزي السعودي، والهيئة العامة للاحصاء، والجهات ذات العلاقة، والمجلات العلمية، والمواقع الرسمية للوزارة المالية في الشبكة العنكبوتية، وسيتم استعراض البيانات بأسلوب الإحصاء الوصفي كالجداول الإحصائية، والاشكال البيانية، والنسب المئوية.

ثامناً: نطاق البحث:

النطاق الزماني: خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى 2021.

النطاق المكاني: سيتم تنفيذ إجراءات الدراسة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

تاسعاً: خطة البحث:

وفقا لأهداف وتساؤلات البحث تم تقسيم البحث على النحو التالي: الإطار المنهجي

- مشكلة وتساؤلات البحث
- أهداف البحث
- فروض البحث.
- أهمية البحث.
- الدراسات السابقة
- منهجية البحث.
- خطة البحث

الفصل الأول: الإطار التحليلي النظري لطبيعة العلاقة بين نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي

- المبحث الاول ــ الفكر الاقتصادي الإسلامي وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني ــ المؤسسات التمويلية الحلالية وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- المبحث الثالث ــ قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: تحليل واقع وتطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

- المبحث الاول ــ مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمعايير التي تستخدم في تصنيفها وخصائصها.
- المبحث الثاني ـــ واقع دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثالث ـــ واقع معوقات وتحديات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الرابع ـــ الأثار الاقتصادية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: السياسات والمبادرات الداعمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

- المبحث الاول ــ القواعد التنظيمية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني ـــ دور الهياكل التمويلية والهيئات في تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثالث ـــــ دور البرامج والمبادرات في نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية لقياس أثر نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المملكة

- نتائج الدراسة
- التوصيات

قياس أثر نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المملكة-دراسة تحليلية-

المقدمة:

تسعى الدراسة إلى فهم وتحليل أثر نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المملكة؛ حيث أثبت قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية مرونته وقدرته الفائقة على التكيف خلال عام ٢٠٢٠، حيث تمكن القطاع من تحقيق النمو بنسبة ٥% وواصل القطاع نموه وتوسعه خلال عام ٢٠٢٢، حيث تجاوز عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، أكثر من ٧٥٠ ألف منشآة ويظهر عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ من الجدول رقم (١) التالى:

جدول رقم (١) يوضح عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى الربع الأول من عام ٢٠٢٢

البيان	متناهية الصغر	منشآة صغيرة	منشآة متوسطة	الاجمالى
عدد المنشآت	٥٩٩٧٩٠	١٣٦٧٤٠	١٦٠٣٠	٧٥٢٥٦٠
النسبة %	%٧٩,٣	%١٨,١	%٢,١	%٩٩,٥

المصدر: تقرير منشآت الربع الأول ٢٠٢٢م

CC BY

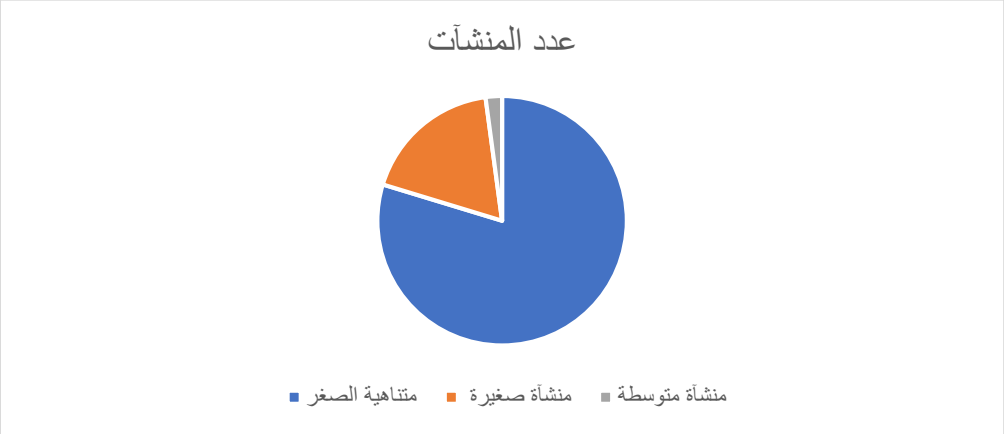

(الشكل من إعداد الباحث)

شكل رقم (١) يوضح أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى الربع الأول من عام ٢٠٢٢

والجدول السابق يوضح أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمكنت من تحقيق نسبة نمو حوالى ٥% و تجاوز عددها أكثر من ٧٥٠ ألف منشآة، ورغم أن هذا النمو لديه القدرة على البقاء والاستمرارية ومواجهة الضغوط المترتبة على هيمنة المشروعات الكبيرة على السوق، وقدرته على جذب المدخرات والمرونة فى الإنتاج، (يوسف، ٢٠٢١) ، إلا أن هذه النسبة مازالت تواجه صعوبة فى تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ومن هذه الصعوبات الحصول على التمويل إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة ٥% من إجمالي التمويل في المملكة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، والنتيجة هي انخفاض مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إذ لا تتجاوز ٢٠% و٥٣% من الوظائف في المملكة العربية السعودية، وتستهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ رفع هذه النسبة إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠ (منصور، ٢٠٢٠)، وربما تعزيز وتشجيع المملكة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الاستراتيجية الصناعية الوطنية للمملكة العربية السعودية، حيث تضمن المحور الثالث من بين ثمانية محاور للإستراتيجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال سوف يزيد من التوسعات مستقبلا (عبدالعزيز حسن عبدالعزيز, علاء الدين أحمد ، ومنتصر الهادى،، ٢٠٢١).

أولاً: أماكن توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة العربية السعودية:

تتركز أغلبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالرياض، حيث تضم وحدها ٣١,٨% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة، ويظهر الجدول رقم (٢) التالى نسبة أماكن توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة العربية السعودية .

الجدول رقم (٢) يوضح نسبة أماكن توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة العربية السعودية

المناطق	النسبة %
الرياض	%٣١,٨
مكة المكرمة	%٢٠,٩
المنطقة الشرقية	%٧,٥
عسير	%٤,٨
المدينة المنورة	%٤,٣

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

جازان	%٣,٤
القصيم	%٥,٦
حائل	%٢,٤
أخرى	%١٨,٩

المصدر: تقرير منشآت الربع الأول ٢٠٢٢م

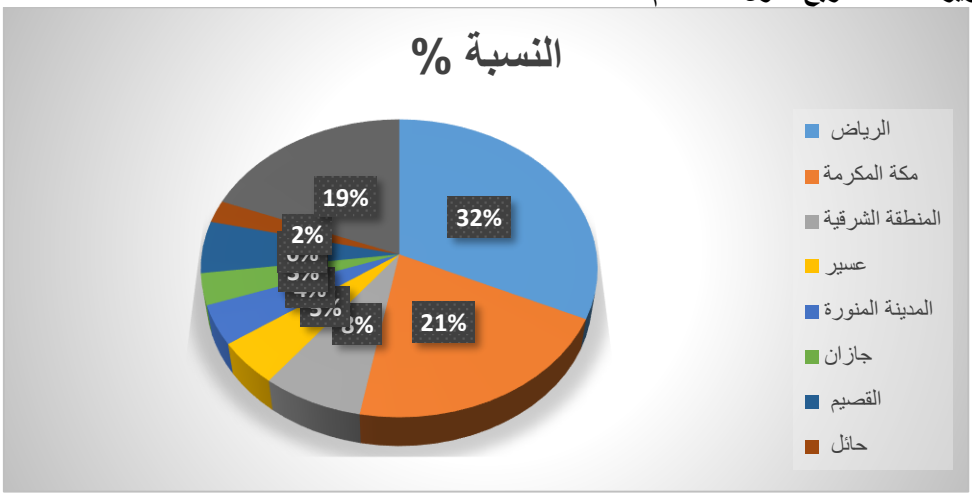

الشكل من إعداد الباحث

شكل رقم (٢) يظهر نسبة أماكن توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة العربية السعودية

يظهر من الجدول أعلاه أن ٦٠,٢% من المنشآت تقع فى الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية، ولعل هذا يفسر التحرك الكبير للمجتمع السعودى نحو إدراك أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يبرز فى المدن الكبيرة أكثر منه فى المدن الصغيرة، وتتفق نتائج دراسة أردنية مع هذه النتيجة حيث أشارت الدراسة الى تركيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الأردن فى محافظة عمان، وهى العاصمة حيث يتجاوز ٤٥% فى حين ينخفض بشكل متفاوت فى باقى المحافظات (صفاء، ٢٠٢١.)، كما تؤكد دراسة مصرية إلى أن المشروعات الصغيرة تركز فى المدن الكبرى فى مصر، فقد كشفت دراسة (عباس، ٢٠٢٠) إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تميل إلى التمركز(بمحافظة الشرقية، والقاهرة، والغربية)، ولعل التوزيع الجغرافى لأماكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة العربية السعودية يشير إلى التمركز فى منطقة الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، وقد يكون هذا يرجع إلى تطورها الحضرى والبنى التحتية المتوفرة فيها، من طرق ومواصلات تسهل نقل المنتجات بشكل يوفر من قيمة السلع وسرعة وصول المنتج إلى الأسواق، مما يؤثر على إنتاجية المؤسسات والمساهمة فى عملية النمو الاقتصادى، ومع ذلك فإن دراسة سعودية تشير إلى التوزيع المكانى للمصانع الصغيرة حسب المناطق الإدارية للمملكة والبالغ عددها ١٣ منطقة إدارية، معتدلا بين الاقاليم، وأن درجة التركيز تختلف من نشاط صناعى لأخر، إلا أن هذا الاختلاف يظل مقبولا ومنطقيا (يوسف، ٢٠٢١).

ثانياً: فرص العمل التى وفرتها المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة العربية السعودية:

١/٢ أعداد الموظفين فى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة ٢٠٢١

استقطبت المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٤٩٢٤٢٣٩ موظفاً فى جميع مناطق المملكة وذلك حتى أكتوبر ٢٠٢١، حيث أن نسبة ٦٢% من التعينات التى تمت فى القطاع الخاص كانت من

خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجاءت منطقة الرياض فى الصدراة فى التوظيف، ووظفت منطقة نجران عدداً أكبر من الموظفين مقارنة بمنطقتى حائل وتبوك وذلك على الرغم من إنخفاض عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة فيها، ويظهر الجدول رقم (٣) التالى أعداد الموظفين حسب المنطقة فى القطاع الخاص من المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢١م.

جدول رقم (٣) يوضح أعداد الموظفين فى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة ٢٠٢١

المناطق	أعداد الموظفين	النسبة
الرياض	١٨٢٩٠٣٠	%37.14
مكة المكرمة	١١١٤٢٠٤	%22.63
المنطقة الشرقية	٨٣٦٤١٨	%16.99
القصيم	٢٥٤٣٧١	%5.16
المدينة المنورة	٢١٧٨٩٣	%4.42
منطقة عسير	٢٠٧٢٧٤	%4.21
جازان	١١٢٩٤٤	%2.29
حائل	٨٤١١٠	%1.70
نجران	٨٢٠٨٣	%1.66
منطقة تبوك	٧٤٣٠١	%1.51
منطقة الجوف	٤٧٩٠٣	%0.97
منطقة الباحة	٣٢٢٩٤	%0.65
منطقة الحدود الشمالية	٣١٤١٣	%0.63

المصدر: منشآت: أعداد الموظفين فى القطاع الخاص من المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة ٢٠٢١

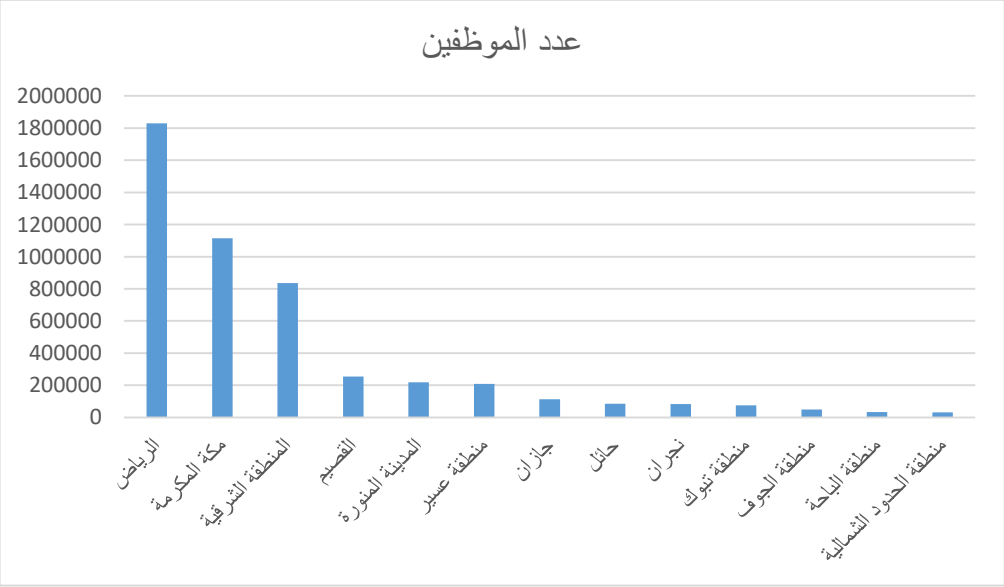

الشكل من إعداد الباحث

شكل رقم (٣) يظهر أعداد الموظفين فى القطاع الخاص السعودى من المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة ٢٠٢١

ويتلاحظ للباحث أن أعداد الموظفين حسب المنطقة فى القطاع الخاص من المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢١م تمثلها النسب الواردة فى الجدول السابق،والملفت للنظر الى أن هذه الأعداد رغم قلتها فى نظر البعض إلا أن تلك المشروعات معظمها فردية وتعود ملكيتها إلى شخص أو مالك واحد فقط، وأن إدارتها تعتمد على العمالة

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

الوافدة التى تصل إلى ٩٠% تقريبا فى بعض الأحيان، وأكثرهم من الذكور التى يزيد نسبتهم عن ٩٠% (فهد : ٢٠٢١)، المهم فى هذا أن ذلك الشخص ربما يتحمل مخاطر المشروع بمفردة، كما أشارت نتائج دراسة أردنية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت فى تشغيل حوالى ٧٠% من الأيدى العاملة (صفاء، ٢٠٢١.).بينما تزايدت أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بشكل كبير، الأمر الذى جعل منها مصدر مهم فى تعزيز التنمية الاقتصادية خاصة فى ضوء مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى بما يصل إلى ٨٠%، بينما فى التشغيل بنحو ٧٥% (عباس، ٢٠٢٠)، كما أن الأعداد المقابلة للمناطق هى أمر مقبول نظراً للتوزيع الجغرافى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة، ولعل فرص العمل والوظائف التي توفرها المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة هى من أهم محركات النمو الاقتصادى، حيث أشارت دراسة (محمد محمود عبد الله يوسف، ٢٠٢١) أن تلك المنشآت تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات . كما أشارت دراسة جزائرية الى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في إيجاد فرص جديدة لتوفير دخل ثابت لفترة طويلة، كما غطت المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزء كبير من احتياجات السوق المحلى فزاد دخل الفرد (عبدالعزيز حسن عبدالعزيز, علاء الدين أحمد ، ومنتصر الهادى،، ٢٠٢١)

٢/٢ نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توليد الوظائف عام ٢٠١٩

شكل عدد المشتغلين في المنشآت متناهية الصغر التي توظف من (١-٥) مشتغلاً في القطاع الخاص ما نسبته ٢٦%من إجمالي المشتغلين في الربع الثالث من ٢٠١٩ م، حيث بلغ عددهم (٢,١٦٢,٩٢٤ مشتغلاً)، في حين شكلت نسبة المشتغلين في المنشآت الصغيرة التي توظف (٦-٤٩) مشتغلاً في القطاع الخاص ٢٢% %من إجمالي المشتغلين في الربع الثالث من عام ٢٠١٩ م، والذين بلغ عددهم ١,٨١٩,٧٥٣ مشتغلاً أما بالنسبة للمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الخاص والتي توظف من (٥٠-٢٤٩) مشتغلاً فقد بلغ عدد ١,٤٩٦,٤٦٥ مشتغلاً، وتمثل ١٨% من إجمالي المشتغلين، وهي أقل نسبة مشتغلين في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م، وهذا التطور الذى ساهمت به تلك المشروعات بالضرورة تدعيم لهيكل الميزان التجارى بأكثر من ٥% من إجمالى الصادرات الكلية وفقا لاجمالى النتاج المسجل ٢٠١٧م (محمد محمود عبد الله يوسف، ٢٠٢١)، كما أشارات دراسة (شرين سلام، ٢٠١٩) الى أن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد على حل الكثير من المشكلات ذات الابعاد الإستراتيجية فهى تسهم فى استخدام المدخرات ورؤس الأموال الوطنية، وتزيد الطلب على الاستثمار الإنتاجى، كما تسهم فى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق توزيع عادل للثروة ورفع المستوى المعيشى لشرائح من المجتمع .

كما تطمح رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م والاستراتيجية الوطنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الى تحقيق عدد من المستهدفات الكمية بحلول ٢٠٣٠م منها:

1) رفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اجمالى الناتج المحلى من ٢٠ % الى ٣٥% .
2) زيادة حجم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الى ٢,٢ ترليون ريال سعودى بحلول ٢٠٣٠م
3) رفع معدل النمو السنوى المركب لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى ١١,٦ % فى عام ٢٠٣٠م .
4) زيادة عدد الوظائف التى يوفرها القطاع للمواطنين السعودين حتى تصل الى ٣,٤ وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠م . (هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، ٢٠١٩)

٣/٢ عدد المشتغلون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب فئة حجم المنشآة

الجدول رقم (٤) يوضح المشتغلون حسب فئة حجم المنشآة خلال الربع الثالث ٢٠١٩:

فئة حجم المنشآة	حجم المنشآة	عدد المشتغلين
من ١-٥ مشتغل	متناهية الصغر	٢,١٦٢,٩٢٤
من ٦-٤٩ مشتغل	صغيرة	١,٨١٩,٧٥٣
من ٥٠-٢٤٩مشتغل	متوسطة	١,٤٩٦,٤٦٥
أكثر من ٢٥٠ مشتغل	كبيرة	٢,٧١٢,٦٥١

المصدر: مسح المؤشرات الاقتصادية

شكل رقم (٤) يوضح توزيع المشتغلين حسب فئة حجم المنشآة ٢٠١٩

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد المشتغلين فى المنشأت الكبيرة تمثل ٣٣%، يليها فى الترتيب المنشأت متناهية الصغر بنسبة ٢٧%، وجاءت المنشأت الصغيرة بنسبة ٢٢%، وجاءت المنشأت المتوسطة بنسبة ١٨%، وهذه النسب تؤكد على بعض الطموحات المستقبلية للدولة السعودية، وهذا ماأشارت اليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ م فى زيادة عدد الوظائف التى يوفرها القطاع للمواطنين السعوديين حتى تصل الى ٣,٤ وظيفة بحلول ٢٠٣٠ م (هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، ٢٠١٩)، مع رفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اجمالى الناتج المحلى من ٢٠ % الى ٣٥%،والملاحظ هما الأقل نسبة فى تشغيل العاملة مما استدعى تسليط الضوء عليها فى رؤية المملكة،وبطبيعة الحال هذا الرفع يتطلب زيادة فى العاملة وعدد المشتغلين.

ثالثاً: مجالات العمل والأنشطة التي تعمل فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مبوبة قطاعياً لعام ٢٠٢٢.

يُظهر الجدول رقم (٥) التالى مجالات العمل والأنشطة التي تعمل فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مبوبة قطاعياً لعام ٢٠٢٢.

القطاع/ النشاط الاقتصادى	نسبة قطاعات أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
البيع بالتجزئة (باستثناء المركبات)	%١٤
البناء والإنشاء	%١٣

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

الأغذية والمشروبات	%١٠,٢
الإيجار والتأجير	%٩,٨
تجارة الجملة والتجزئة (باستثناء تصليح المركبات)	%٧,٣
مشروعات البناء المتخصصة	%٧,٢
تجارة الجملة والتجزئة (تشمل تصليح المركبات)	%٥,٤
النقل والخدمات اللوجستية	%٣,٨
أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى	%٤,٤
أخرى	%٢٨,٩

تلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة قطاع البناء والإنشاء كونه يعد نشاط محفز ومحرك للأنشطة الأخرى بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة الصلة بينه وبين الأنشطة الاقتصادية الأخرى وكفاءته في استخدام عناصر الإنتاج مما يتطلب توجيه الاستثمارات إلى هذا النشاط لقدرته على تنويع القاعدة الإنتاجية والمساهمة في جذب الاستثمارات وخفض مستويات البطالة، كما جاءت نسبة مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية صغيرة بالرغم من أهمية هذا القطاع وتأثيره بعكس القطاعات البيع بالتجزئة والبيع بالجملة التي تنمو بشكل كبير ولكن أثارها الاقتصادية وقيمتها المضافة للناتج المحلى تعد محدودة.

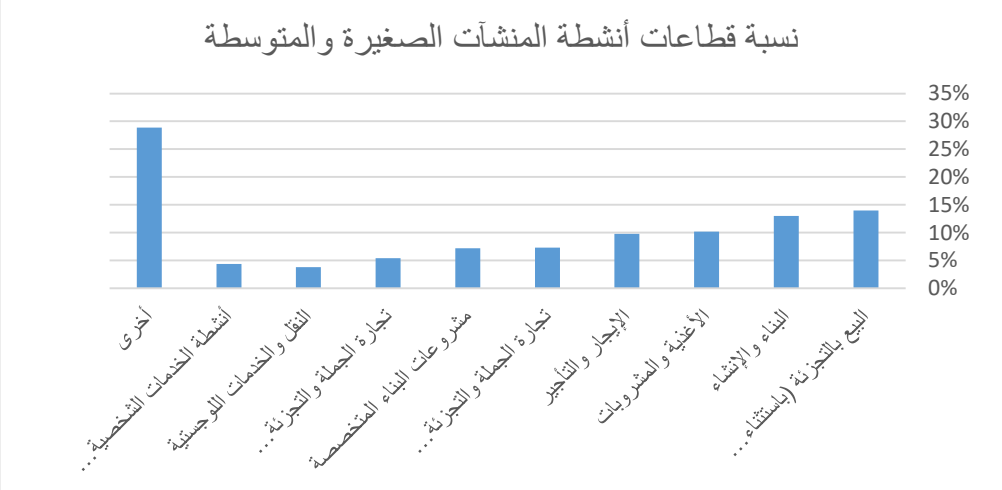

شكل رقم (٥) يظهر مجالات العمل والأنشطة التي تعمل فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مبوبة قطاعياً لعام ٢٠٢٢.

والملفت للنظر أن الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتشابه فى بعضها، فقد أشارت دراسة عراقية إلى أن دليل مقياس التنوع الصناعى يشير إلى أن هناك فى أحياء ومدن قضاء الزبير ٣٦ صناعة صغيرة موزعة على ٦ قطاعات وهى، قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات المعدنية، وقطاع الصناعات والمنسوجات والألبسة، وقطاع الصناعات الخشبية والآثاث، وقطاع الصناعات الانشائية وقطاع الصناعات الكيماوية (حميد، وسندس : ٢٠٢١)، بينما ركزت الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى المغرب على قطاع المقاولات حيث بلغ

CC BY

٥٧١٩٨٩ مقاولة، اختص قطاع الخدمات منها بحوالى ١١,٥ %، و ٣٣%، فى قطاع التجارة واصلاح السيارات والدرجات النارية، و١٥% بقطاع البناء، و٩,٢% فى قطاع النقل والتخزين، وتتقسم باقى النسب على القطاعات الاخرى (عبد الغنى : ٢٠٢٢) .

رابعاً: المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودى:

ورغم تمكن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نسبة نمو ٥%، وتجاوز عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى أكثر من ٧٥٠ ألف منشآة فى المملكة، إلا أن تلك النسب وهذه الأعداد تحتاج إلى تعزيز وتشجيع أكثر، فى ظل وجود بعض التحديات والمعوقات التى تواجه هذا القطاع .

حيث أشار تقرير الغرف التجارية فى المملكة العربية السعودية الى أن هناك بعض التحديات التى تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها: (هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، ٢٠١٩)، الحاجة الى تبسيط الإجراءات الحكومية واستقرار الأطر القانونية والتنظيمية، وصعوبة النفاذ الى التمويل والنفاذ إلى الأسواق، وضعف الوعى القانونى والإدارى لدى هذه المنشآت مما يصعب عليها سرعة التأقلم للمتغيرات، ووجود منافسة كبيرة من اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمى لتلك المنشآت، وكشفت نتائج دراسة أعدها صندوق النقد العربى عن التحديات التى تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية فى التكررات التالية، تمثل الإجراءات الحكومية ٦٥%، والتمويل الرأسمالى والإفتراضى ٥٩%، والوصول الى الأسواق ٥٣%، والقوى العاملة ٤٤%، والعوامل الفنية ٤١%، والعوامل الإدارية تمثل ٣٣%، بينما الوصول إلى المعلومات مثلت حوالى ٣٢% . (هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، ٢٠١٩)، وقد أشارت دراسة سعودية إلى ضرورة إجراء تعديلات أساسية فى منظومة التشريعات وأنظمة الحضانات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة القيمة المضافة الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومنها العمل على استقرار التوجهات الاقتصادية وقرارتها المتلاحقة، لتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من احراز معدلات نمو استدامه مطردة (أمل :٢٠٢٠)، وصعوبة الحصول على التمويل الملائم لأسباب عديدة منها ارتفاع تكلفة ومخاطر التمويل نتيجة عدم توفر المعلومات الكافية حول المنشآت المقترضة بما يمكن من تقييم جدارتها الائتمانية، وعدم توفر الضمانات الكافية لديها مما يؤدى إلى صعوبة نفادها للتمويل، (طارق، ٢٠١٧)، وهذا ما أشارت إليه بعض نتائج صندوق النقد العربى (٢٠١٩)، كما كشفت دراسة مصرية (عباس، ٢٠٢٠) الى أهم التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة المصرية، التمويل، والتسويق الداخلى والخارجى، فضلاً عن الدعم الفنى والتكنولوجى والترابط مع المشروعات الكبرى، ومن ثم ركزت دراسة أمل : ٢٠٢٠)، إلى أن عينة الدراسة من السعوديين أشاروا إلى ضرورة إجراء تعديلات أساسية فى منظومة التشريعات وأنظمة الحاضنات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة قيمتها الاقتصادية المضافة وتحسين مستوى المعيشة، وهذا النوع من التعديلات يعد نوعاً من الإجراءات الاحترازية، ولعل دراسة مصرية نبهت بعض نتائجها إلى هروب المستثمرين من الاستثمار فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعدم توافر ضمانات كافية حتى لا يقع المستثمر فى دائرة المخاطر (نجوى : ٢٠٢٠) . ولعل قيام المملكة بكفالات مالية يقدمها صندوق التنمية الصناعية، كما يقوم برنامج ضمان التمويل " كفالة " بتغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة فى حال اخفاق النشاط المكفول عن سداد التمويل. (هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، ٢٠١٩)، وقد أظهر تقرير (صندوق النقد العربى، ٢٠١٩) التحديات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما بالشكل التالى:

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

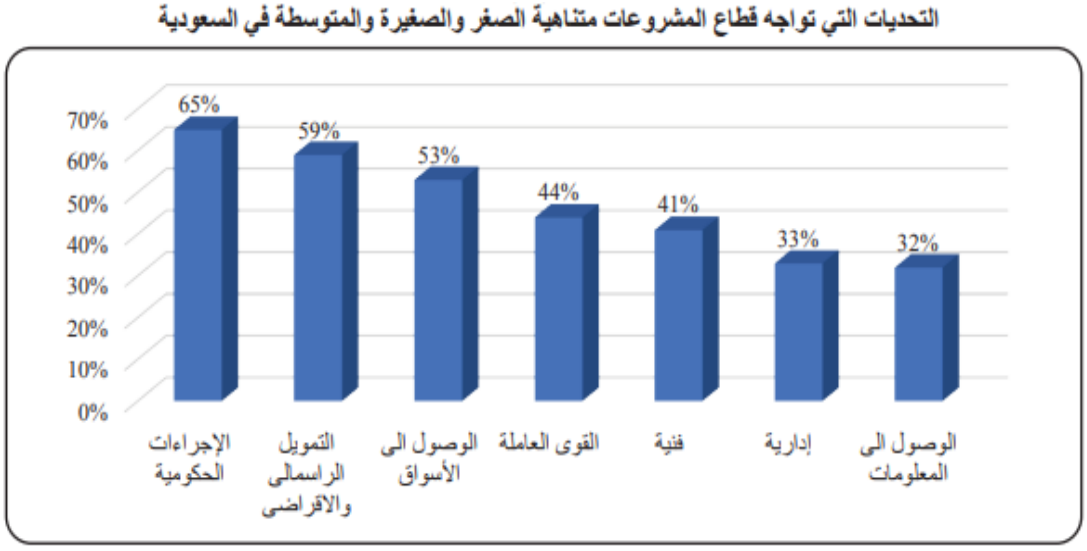

شكل رقم (٦) يظهر التحديات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة
المصدر: تقرير صندوق النقد العربى، ٢٠١٩.

٢/٤ نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تواجه عوائق أثناء إنشاء وبدء العمل حسب حجم المنشآة

جدول رقم (٦) يوضح نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تواجه عوائق أثناء إنشاء وبدء العمل حسب حجم المنشآة

نسبة المنشات التى تواجه عوائق أثناء إنشاء وبدء العمل حسب حجم المنشاة
Percentage of establishments facing obstacles during creation and start-up by size of establishment

	Obstacles During the Creation and Commencement of Work	250-50 مشتغل 50-250 emp	49-6 مشتغل 6-49 emp	5-1 مشتغل 1-5 emp	العوائق أثناء إنشاء وبدء العمل	
1	Access to Finance	9%	8%	10%	الحصول على تمويل	1
2	Land / Rent of Space	15%	16%	5%	الحصول على الموقع / استئجار المبنى	2
3	Licenses & Permits	14%	13%	10%	الحصول على التراخيص التجارية والتصاريح	3
4	Security & Stability	0%	0%	0%	الأمن والاستقرار	4
5	Customes / Tarde Laws & Regulations	9%	7%	4%	أنظمة الجمارك والتجارة	5
6	Export / Trade with other countries	8%	3%	1%	إمكانية التصدير / التجارة مع دول أخرى	6
7	Electricity Supply (without Interruption)	3%	7%	7%	استمرارية التزود بالكهرباء (دون انقطاعات)	7
8	Electricity Price	7%	9%	31%	أسعار الكهرباء	8
9	Water Supply (without Interruption)	3%	5%	9%	استمرارية التزود بالمياه (دون انقطاعات)	9
10	Water Price	2%	3%	2%	أسعار المياه	10
11	Fuel Supply (without Interruption)	2%	2%	1%	استمرارية التزود بالوقود (دون انقطاعات)	11
12	Fuel Price	20%	16%	7%	أسعار الوقود	12
13	Availability of Skilled Labour	24%	22%	18%	توفر الأيدي العاملة المدربة	13
14	Labour Laws & Regulations	22%	17%	15%	أنظمة وقوانين العمل	14
15	Government Inspection Procedures	6%	7%	9%	إجراءات التفتيش الرسمي على المنشآت	15
16	Access to Telecommunication (Phone & Internet)	2%	1%	1%	الحصول على خط الهاتف والانترنت (الاتصالات)	16
17	Access to Technical Support (Training & Consulting Services)	14%	11%	6%	القدرة للوصول إلى المساعدة التقنية (التدريب	17
18	Governmnet Procedures & Bureaucracy	16%	16%	14%	الإجراءات الحكومية والبيروقراطية	18

المصدر: الهيئة العامة للأحصاء (مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٨)

CC BY

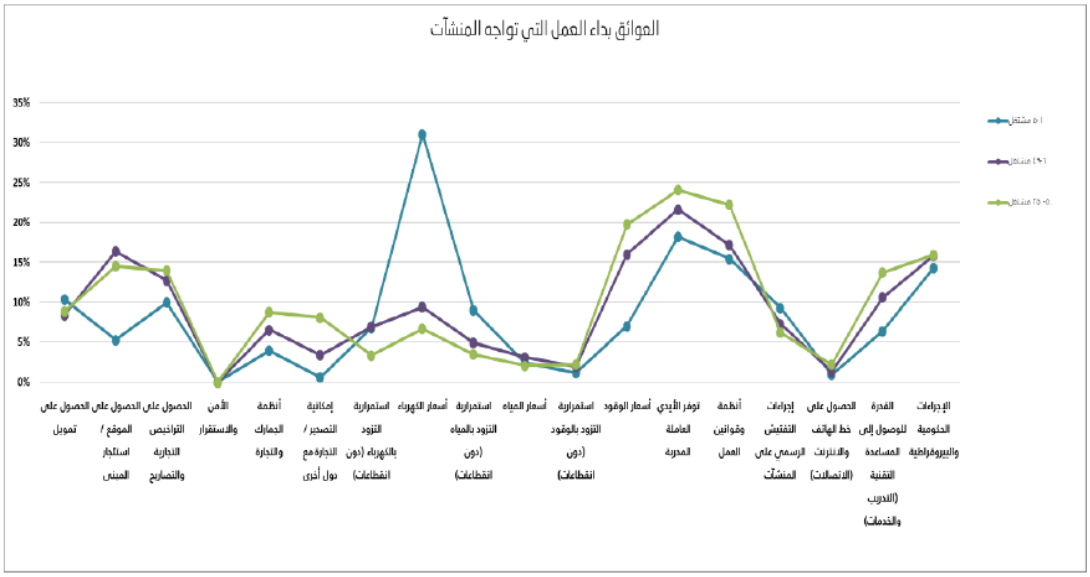

شكل رقم (٧) يظهر نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تواجه عوائق أثناء إنشاء وبدء العمل حسب حجم المنشآة.

وبطبيعة الحال الجدول السابق طرف فى معادلة التحديات والمعوقات التى تواجهها قطاع المنشأت الصغيرة والمتوسطة،والفارق هنا يكمن فى البدايات بمعنى انه أثناء إأنشاء وبدأ العمل وفق حجم المنشأة، ورغم وجود بعض العوائق من فرص تمويل، وتراخيص، وتزويد الكهرباء واسعار الوقود وخلافة من موقات تشغيل فى البدايات، الا أنه يوجد حقيقة هامة جدا فى عالم الاستثمار تتوفر بنسبة ١٠٠%، وهى توافر الامن والاستقرار والى توفره المملكة لكافة المنشأت بأنواعها المختلفة، وهى تعد قاعدة ضرورية لبدء وتشغيل ايى مشروعات استثمارية،قد تفتقدها الكثير من الدول .

خامساً: حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية:

ارتفعت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية من ١٥% خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢٤% في ٢٠٢٠ بقيمة تجاوزت ١٦٠ مليار ريال، وبلغ إجمالي عقود المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من ١٣ مليار ريال بنهاية الربع الرابع من العام ٢٠٢٠، وكذلك البنية التحتية لوزارة الاتصالات في برامج التدريب ساعدت في سد فجوة تقنية في المجتمعات الناشئة، وأيضاً التشريعات التجارية التي قادتها وزارة التجارة أوجدت فرصاً لرواد الأعمال، لا سيما برنامج مكافحة التستر التجاري. وكذلك زادت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض، إلى ٨,٣% في ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٢% عام ٢٠١٥، بسبب المبادرات الحكومية وتعاون البنوك التجارية وشركات التمويل تحت قيادة البنك المركزي السعودي. (البنك المركزى السعودى، ٢٠٢٢)، (صالح الرشيد، ٢٠٢٢)، وهذا ما أشارت إليه دراسة (عبدالخالق، ٢٠٢٠) إلى حصول الشركات المحلية على حصة أكبر من المشتريات والمنافسة الحكومية، وأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى والنمو الاقتصادى، وأن اتاحة التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية من الأثار الايجابية للشمول المالى .

سادساً: نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية في الناتج المحلى الاجمالى:

تتضح نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية في الناتج المحلى الإجمالى من الجدول رقم (٧) التالى والذى يوضح نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية في

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

الناتج المحلى الاجمالى، لبيانات من عام ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ وهى البيانات التي توافرت للباحث، حيث زاد الاهتمام بشكل كبير بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع رؤية ٢٠٣٠ والتي كانت بدايتها في عام ٢٠١٦.

السنوات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلى الاجمالى	%٢١,٩	%٢٢,٣	%٢٨	٢٨,٣٥ %	%٢٨,٧

المصدر: (صندوق النقد العربى، ٢٠١٩، ص٨٧) (العربية، ٢٠٢١/٥/٣٠)، (صحيفة الاقتصادية ٢٠١٧/١/١٢)، (جريدة الرياض، ٢٠٢١/٩/٥)، (أرقام، ٢٠٢١/٣/١٦)

أوضحت السعودية أنه منذ انطلاق الرؤية، زادت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٤٥% لترتفع مساهمتها في الاقتصاد من ٢١,٩% إلى ٢٨% بين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٨، كما ارتفع عددها بنسبة ٣٧% إلى ٦١٤ ألف شركة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، إلا أن (جريدة الرياض، ٢٠٢١/٩/٥) ذكرت أن مؤشر «نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي» صعد من ٢١,٩ % إلى أكثر من ٢٨% في ٢٠١٨ متجاوزًا مستهدف ٢٠٢٠ وهو ٢٣%.

وفق دراسة صادرة عن هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ٢٠١٧/١/١١ أشارت إلى أن نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٢١%، بينما المعدل في أكبر ١٥ اقتصاداً في العالم بحدود ٤٦%، وبلغ في الولايات المتحدة ٥٠%، وفي اليابان ٥٢%، وكذلك في ألمانيا نحو ٥٤%، ويرتفع في الصين إلى ٦٠%.(صحيفة الاقتصادية ٢٠١٧/١/١٢)، صرّح في مارس ٢٠٢١ صالح بن إبراهيم الرشيد"، محافظ "منشآت"،، بأن نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي نمت لتصل إلى ٢٨,٧%.(أرقام، ٢٠٢١/٣/١٦)، كما ذكرت صحيفة (البلاد، ٢٠٢١/٥/٢٦) أن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٢٨,٧% حالياً مقارنة بنسبة لا تتعدى ٢٠% في بداية إطلاق الرؤية.

ولعدم توفر بيانات للباحث لسلسلة زمنية طويلة لكي تعطي بيانات صادقة وموثوقة، اعتمد الباحث على البيانات المتوفرة من الهيئة العامة للاحصاء وصندوق النقد العربي، وتحليلها بما يفيد الفرض الثالث وهو "لا يسهم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية".

ثامناً: حجم التمويل الاقراضي الإسلامي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسعودية:

يتجاوز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية ٢٢,٧ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١، منها ١٨ مليار دولار تم ضمانها من خلال برنامج "كفالة" مع توفير العديد من خيارات وحلول التمويل المقدمة من الحكومة السعودية، استطاعت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مختلف القطاعات والأحجام الوصول للتمويل المطلوب لتلبية احتياجاتها وتعزيز نموها.

وكشف تقرير صادر من هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن تجاوز قيمة عمليات التمويل التي شاركت بها "منشآت" حتى نهاية ٢٠٢١، ٨٥,٣ مليار ريال أي ما يعادل (٢٢,٧ مليار دولار)، منها ٦٧,٧ مليار ريال (١٨ مليار دولار) تم ضمانها من خلال برنامج "كفالة"، في حين وصل حجم القروض عبر "بوابة التمويل" الإلكترونية الشاملة التي تقدم خيارات متنوعة

CC BY

لتمويل القطاع وتجمع عدد كبير من الممولين في منصة واحدة حوالي ١١ مليار ريال (٢,٩ مليار دولار)، بحسب صحيفة "الشرق الأوسط." (العربية نت، ٢٠٢٢/٨/١١)

ومن أبرز العمليات التي شاركت بها "منشآت" لدعم القطاع، إعادة ٣,٥ مليار ريال (٩٣٣ مليون دولار) كتعويض عن الرسوم الحكومية التي تقوم بدفعها مثل الرسوم، فيما تمكنت من توفير ٢,٥ مليار ريال (٦٦٦ مليون دولار) من خلال مبادرة الإقراض غير المباشر، في حين وفرت الشركة السعودية للاستثمار الجريء ١,٣ مليار ريال (٣٤٦ مليون دولار)، وتسعى الحكومة السعودية في رفع تحفيز وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إطلاق عدد من المبادرات والبرامج التي تسهم في توسيع أعمال القطاع من خلال توفير جميع الحلول التمويلية لضمان استمراريتها وتحقيق المستهدفات المرسومة لها.

وبحسب التقرير، فإن منصة "بوابة التمويل" تشهد إقبالاً متزايداً من قبل هذه المنشآت، حيث ارتفعت قيمة القروض التي تم تقديمها من ١,١ مليار ريال (٢٩٣ مليون دولار) في ٢٠٢٠ إلى أكثر من ١١ مليار ريال (٢,٩ مليار دولار) أي ما يمثل ارتفاعا بنسبة ٨٨٤%. وتعد المنصة التي ساعدت أكثر من ٢٧٧٢ شركة حتى ٢٠٢٢، أحد أبرز حلول التقنيات المالية التي صممتها "منشآت"، والتي تهدف لتوفير التمويل المطلوب للقطاع بشكل سريع وسهولة وكفاءة، وتسعى "بوابة التمويل" لأتمتة عملية الإقراض بالكامل بدءاً من تقديم الاستفسارات وحتى تسليم التمويل المطلوب، وهو ما ساعد على خفض متوسط وقت تقديم الخدمة من ٨٦ يوماً في ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ٣٥ يوما فقط في نهاية العام المنصرم، أي ما يمثل انخفاضاً ٧٥٧%. (الشرق الأوسط، ٢٠٢٢/١/٣٠)

كما أشار (البنك المركزى السعودى- تقرير الاستقرار المالى- ٢٠٢٢) أن نمو إئتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تزايد، حيث ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة ١٠,٧% في الربع الرابع من عام ٢٠٢١م على أساس سنوي ليبلغ ١٨٨,٦ مليار ريال، بإرتفاع من ١٧٠,٤ مليار في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م وتعزى الزيادة المستمرة في الإقراض البنكى لتلك المنشآت إلى التعافى الاقتصادى في عام ٢٠٢١م إضافة إلى تدابير الدعم المتخذه من البنك المركزى السعودى والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة " منشآت"، كما أن " منشآت" أطلقت بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ٢٠٢١ تماشياً مع رؤية السعودية ٢٠٣٠ بغية تحسين بيئة التمويل للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم (٨) يظهر نمو إئتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

المصدر: (البنك المركزى السعودى، ٢٠٢٢) (تقرير الاستقرار المالى ٢٠٢٢)

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

وقد أظهر تقرير البنك المركزى السعودى "الأداء السنوي لقطاع شركات التمويل لعام ٢٠٢١" أن نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حجم التمويل الكلى لعام ٢٠٢١ يبلغ نسبته ٢١,٥% كما بالشكل التالى

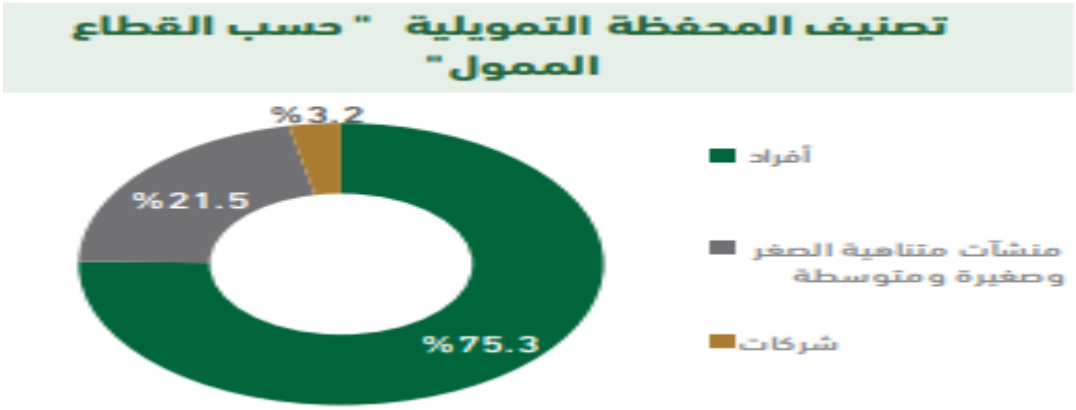

شكل رقم (٩) يظهر نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حجم التمويل الكلى لعام ٢٠٢١

كما تشير نتائج صندوق النقد العربى أن هناك بعض الدول العربية عملت على تقديم تسهيلات للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة سواء عينة أو مادية، فعلى سبيل المثال قام البنك المركزى المصرى بإطلاق صندوق دعم الابتكارات براس مال قدرة مليار جنية للمساهمة فى رؤس الاموال للمشروعات الابتكارية عام ٢٠١٨م، بغرض تأسيس نظام مالى قوى فى مصر، كما يعمل البنك على التوسع فى التقنيات الرقمية والمالية (هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، ٢٠١٩).

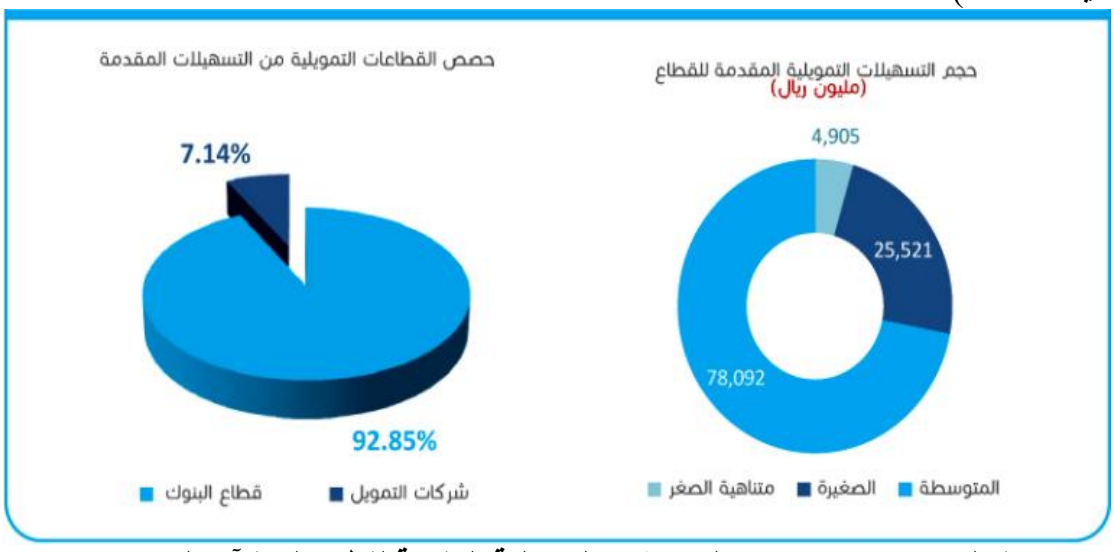

شكل (١٠) يوضح حجم التسهيلات التمويلية المقدمة لقطاع المنشآت الصغيرة

وقد اعتمد الباحث في إختبار نتيجة الفرضية الرابعة المتعلقة بـ" لا يسهم حجم التمويل الإسلامي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية" على الاحصائيات والأرقام التي وفرتها الجهات من (البنك المركزى السعودى، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة " منشآت، صندوق النقد العربى، ومنصة "بوابة التمويل") والتي تلاحظ للباحث أن هذه التقارير وفرت بيانات عن السنوات الحديثة

CC BY

٢٠٢١/٢٠٢٠ ولعدم توفر بيانات إحصائية ذات دلالة تشير عن سلسلة زمنية كاملة لحجم التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٢٠١٦ اعتمد الباحث في اختبار صحة هذا الفرض على نتائج الدراسات التحليلية المشار إليها آنفاً.

نتائج الدراسة:

من خلال مناقشة وتحليل محاور الدراسة، توصلت الدراسة الى بعض النتائج، ويمكن عرضها فيما يلى:

أولاً: النتائج الخاصة بالإطار النظرى للدراسة:

1. يقوم الهيكل العام للاقتصاد الإسلامى على ثلاثة مبادئ رئيسة تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الاخرى وهذه المبادئ الاساسية الثلاثة، هي مبدأ الملكية المزدوجة ومبدأ الحرية الاقتصادية المنضبطة ومبدأ العدالة الإجتماعية ضمن نطاق الشرع والعقل.
2. تنظم القواعد الاقتصادية في الفكر الاقتصادى الإسلامي حالات صيغ التمويل الإسلامي المختلفة، مما يساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعمل وفق المنهج الإسلامي للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.
3. تحتل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مكانة متقدمة على أجندة اقتصادات الدول النامية، وبالأخص البلدان العربية والإسلامية، وذلك لأن المشروعات الصغيرة تكون قصيرة الأجل وتمثل حلاً ضرورياً للإسهام في مشكلة البطالة والفقر، التي تعاني منهما دول كثير في العالم العربي والإسلامى.
4. تحريم الإسلام للربا والاحتكار والمقامرة والإتجار في المحرمات كان يحمى أصحاب الحقوق، ويعد ذلك بمثابة سياسات اقتصادية يجب الأخذ بها من قبل أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. يعمل التمويل الإسلامي وفق صيغ وأساليب تربط بين التمويل والاستخدام في عملية واحدة؛ حيث يتم منح التمويل بغرض استخدامه في نشاط أو مشروع محدد يتم الاتفاق عليه مقدما في عقد واحد، وهذه الصيغ تجعل التمويل الإسلامي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجانب الحقيقي من الاقتصاد، وهي بذلك تؤدي دورا مهما في دفع الحركة الاقتصادية والإنتاجية في المجتمع.

ثانياً: النتائج الخاصة بواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية:

1. تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد الاركان والركائز الأساسية التى تعد من الأدوات المهمة التى تعمل من انتقال الاقتصاد القائم على النفط إلى الاقتصاد الإنتاحى، وبخاصة فى ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م .
2. هناك عدد من المؤسسات التمويلة فى المملكة تقدم التسهيلات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولفئة الشباب لمساعدتهم في إيجاد الفرص الاستثمارية المناسبة لتحسين المستوي المعيشى لهم وحصولهم على مصدر يحقق لهم الحياة الاقتصادية الكريمة، مما يستدعي اتباع الخطط التطويرية لكيفية نجاح مشاريعهم واستمراريتها.
3. تحتضن العديد من المؤسسات التمويلية السعودية المشاريع الناشئة وتساعدها على النهوض والنمو منها؛ بنك التنمية الإجتماعية، مؤسسة باب رزق جميل، برنامج كفالة وشركة أوركس للتمويل التأجيرى، البنك الأهلي التجاري، موقع بادر لحاضنات المشاريع التقنية، الصندوق الخيري الإجتماعى، صندوق التنمية الزراعية، ديم المناهل، مؤسسة بدايات، بنك الراجحي وبنك ساب والبنك الفرنسي، واعد: أحد الفروع التابعة لشركة أرامكو لدعم وإقامة المشروعات الصغيرة، معهد الملك سلمان لريادة الأعمال يقدم خدمة تمويلي للمشاريع الريادية، ونظام تسعة أعشار الحلول المالية، كما يوجد بعض الجهات التمويلية التي تعطي

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

تمويل معنوي وليس مادي من خلال إعطاء الدعم الفني والإرشادات والتوجيهات لنجاح المشروع، وصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدعم وتمويل المشاريع النسائية وتنمية المرأة.

4. تم إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"منشآت" عام ٢٠١٦م، وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويرأس مجلس إدارتها وزير التجارة والاستثمار، وتهدف إلى تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتنميته، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وذلك لرفع إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي، بما يؤدي إلى توليد الوظائف وإيجاد فرص عمل للقوى العاملة الوطنية وتوطين التقنية.
5. هناك العديد من البرامج والمبادرات لتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي وشبه الحكومية والأهلية الداعمة والراعية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة إلى بعض البرامج الداعمة منها؛ برنامج صنع في السعودية، وبرنامج دعم الوظائف في القطاع، وبرنامج توطين، برنامج كفالة، كما قدمت المملكة أرض وقرض سعودى من صندوق التنمية الصناعية السعودية، برنامج تحفيز الصادرات السعودية، وبرنامج منتج افق بنك التنمية الإجتماعية، برنامج امبرتيك لبنك التنمية الإجتماعية، وبرنامج أسس بنك التنمية الإجتماعية، بوابة التمويل لمنشآت، مبادرة المركز السعودي للأعمال، وبرنامج طموح لمنشآت، مبادرة منصة مزايا لمنشآت، برامج وخدمات التجارة الإلكترونية لمنشآت، خدمة جدير لمنشآت، برنامج الإعانات الزراعية لمزارعي النخيل للمركز الوطنى للنخيل والتمور، تمويل رأس المال العامل لبنك التصدير والاستيراد السعودى، مبادرة الاستثمار الجريء لمنشآت، برنامج دعم التوظيف" المسار السياحي"، مبادرات حكومية لتوفير بيئة قانونية ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: نتائج الدراسة التحليلية:

1) زادت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٤٥% لترتفع مساهمتها في الاقتصاد من ٢١,٩% إلى ٢٨,٧% بين الأعوام من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠.
2) ارتفعت نسبة قطاع البناء والإنشاء -كأحد أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة- كونه يعد نشاط محفز ومحرك للأنشطة الأخرى بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة الصلة بينه وبين الأنشطة الاقتصادية الأخرى وكفاءته في استخدام عناصر الإنتاج مما يتطلب توجيه الاستثمارات إلى هذا النشاط لقدرته على تنويع القاعدة الإنتاجية والمساهمة في جذب الاستثمارات وخفض مستويات البطالة، كما جاءت نسبة مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية صغيرة بالرغم من أهمية هذا القطاع وتأثيره بعكس القطاعات البيع بالتجزئة والبيع بالجملة التي تنمو بشكل كبير ولكن أثارها الاقتصادية وقيمتها المضافة للناتج المحلى تعد محدودة.
3) تمكنت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نسبة نمو حوالى ٥% وتجاوز عددها أكثر من ٧٥٠ ألف منشآة، ورغم أن هذا النمو لديه القدرة على البقاء والاستمرارية ومواجهة الضغوط المترتبة على هيمنة المشروعات الكبيرة على السوق، وقدرته على جذب المدخرات والمرونة فى الإنتاج ؛ إلا أنه ما زال يحتاج إلى الكثير من الجهود والمبادرات المحفزة لتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

CC BY

وهو ما يؤكد رفض الفرض الاساسى الثالث للدراسة المتعلق بـ" لا يسهم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية". وقبول فرض العدم.

4) أشار تقرير الغرف التجارية فى المملكة العربية السعودية الى أن هناك بعض التحديات التى تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها؛ الحاجة الى تبسيط الإجراءات الحكومية واستقرار الأطر القانونية والتنظيمية، وصعوبة النفاذ الى التمويل والنفاذ إلى الأسواق، وضعف الوعى القانونى والإدارى لدى هذه المنشآت مما يصعب عليها سرعة التأقلم للمتغيرات، ووجود منافسة كبيرة من اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمى لتلك المنشآت، وأن نسبة هذه التحديات، تمثل الإجراءات الحكومية ٦٥%، والتمويل الرأسمالى والإفتراضى ٥٩%، والوصول الى الأسواق ٥٣%، والقوى العاملة ٤٤%، والعوامل الفنية ٤١%، والعوامل الإدارية تمثل ٣٣%، بينما الوصول إلى المعلومات مثلت حوالى ٣٢% **وهو ما يؤكد رفض الفرض الاساسى الأول للدراسة المتعلق بـ" لا يواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية أية عوائق وتحديات". وقبول فرض العدم.**

5) تتركز أغلبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من حيث التوزيع الجغرافى فى منطقة الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، نظرا لوجود بعض المتغيرات التى تعمل على زيادة هذا التوسع، منها البنى التحتية، والتطور الحضارى، وغيرها.

6) شكل عدد المشتغلين في المنشآت متناهية الصغر التي توظف من (١-٥) مشتغلاً في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٢٦%من إجمالي المشتغلين، حيث بلغ عددهم (٢,١٦٢,٩٢٤ مشتغلاً)، في حين شكلت نسبة المشتغلين في المنشآت الصغيرة التي توظف (٦-٤٩) مشتغلاً في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٢٢%، والذين بلغ عددهم ١,٨١٩,٧٥٣ مشتغلاً أما بالنسبة للمنشآت المتوسطة العاملة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي توظف من (٥٠-٢٤٩) مشتغلاً فقد بلغ عدد ١,٤٩٦,٤٦٥ مشتغلاً، وتمثل ١٨% من إجمالي المشتغلين فى الربع الثالث من ٢٠١٩م.

7) استقطبت المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٤٩٢٤٢٣٩ موظفاً فى جميع مناطق المملكة وذلك بتاريخ أكتوبر ٢٠٢١، حيث أن نسبة ٦٢% من التعينات التى تمت فى القطاع الخاص كانت من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وهو ما يؤكد رفض الفرض الاساسى الثانى للدراسة المتعلق بـ" لا يسهم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيادة فرص التوظيف بالمملكة العربية السعودية." وقبول فرض العدم.

8) ارتفعت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية من ١٥% خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢٤% في ٢٠٢٠ بقيمة تجاوزت ١٦٠ مليار ريال، وبلغ إجمالي عقود المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من ١٣ مليار ريال بنهاية الربع الرابع من العام ٢٠٢٠، وكذلك زادت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض، إلى ٨,٣% في ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٢% عام ٢٠١٥، بسبب المبادرات الحكومية وتعاون البنوك التجارية وشركات التمويل تحت قيادة البنك المركزي السعودي.

9) تشير ايرادات الربع الثالث من عام ٢٠١٩ م إلى أن إيرادات المنشآت متناهية الصغر التي توظف من (١-٥ مشتغلاً) في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما نسبته(٢٨%) ٢٠١٩ م، حيث بلغت إيرادات هذه الفئة(٢٥٧,٤٤٦,٥٩١) ريال فى حين شكلت نسبة الإيرادات في المنشآت الصغيرة التي توظف (٦-٤٩) مشتغلاً في قطاع المنشآت الصغيرة

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

والمتوسطة (١٤%)، والتي بلغت إلى (١٣٢,٥٨٦,٥٠٦) ريال أما بالنسبة للمنشآت المتوسطة العاملة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي توظف من (٥٠-٢٤٩) مشتغلاً فقد بلغ إجمالي إيراداتها (١٠٥,٤٦٦,٣٠٥)ريال، وتمثل (١٢%) من إجمالي الإيرادات .

10) يتجاوز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية ٢٢,٧ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١، منها ١٨ مليار دولار تم ضمانها من خلال برنامج "كفالة" مع توفير العديد من خيارات وحلول التمويل المقدمة من الحكومة السعودية، استطاعت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مختلف القطاعات والأحجام الوصول للتمويل المطلوب لتلبية احتياجاتها وتعزيز نموها.

11) تشهد منصة "بوابة التمويل" إقبالاً متزايداً من قبل هذه المنشآت، حيث ارتفعت قيمة القروض التي تم تقديمها من ١,١ مليار ريال (٢٩٣ مليون دولار) في ٢٠٢٠ إلى أكثر من ١١ مليار ريال (٢,٩ مليار دولار) أي ما يمثل ارتفاعا بنسبة ٨٨٤%. وتعد المنصة التي ساعدت أكثر من ٢٧٧٢ شركة حتى ٢٠٢٢، أحد أبرز حلول التقنيات المالية التي صممتها "منشآت"، والتي تهدف لتوفير التمويل المطلوب للقطاع بشكل سريع وسهولة وكفاءة.

12) أظهر تقرير البنك المركزى السعودى "الأداء السنوي لقطاع شركات التمويل لعام ٢٠٢١" أن نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حجم التمويل الكلى لعام ٢٠٢١ يبلغ نسبته ٢١,٥%.

وهو ما يؤكد رفض الفرض الاساسى الرابع للدراسة المتعلق بـ" لا يسهم حجم التمويل الإسلامي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية" وقبول فرض العدم

توصيات الدراسة:

1) العمل على فتح أسواق جديدة تُمكن الصادرات السعودية من مواجهة المنافسة في الخارج، مع ضرورة إزالة العقبات التي تقلل من فاعلية الشركات الحكومية عن التسويق المنتجات، مع مراجعة قوائم السلع السعودية القابلة للتصدير وترتيبها وفق الأهمية بحيث تمنح الأهمية في الدعم للسلع المنافسة الخارجية.

2) التعاون بين مراكز الأبحاث والاستشارات الأهلية والأكاديمية والمؤسسات الحكومية، والجامعات السعودية في اقتراح وإدارة البرامج التدريبية والمشاريع الريادية حسب إحتياجات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى هذه المشاريع.

3) العمل على تفعيل دور الجمعيات والاتحادات التضامنية للمشروعات المتجانسة من اجل تحسين ظروف الإنتاج في المراحل المختلفة (مرحلة التأسيس والإجراءات، وتوفير رأس المال، وتوفير المواد الخام اللازمة ضمن صفقات كبيرة بأقل التكاليف، والإنتاج والتسويق).

4) الاستفادة من تجارب الدول في تطبيق التمويل والصيغ الإسلامية والأخذ بالنتائج الإيجابية والأخذ بالصيغ التمويلية الإسلامية التي تزيد بالنهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع مساهمتها في النمو الاقتصادي بما يتناسب مع مواردنا وبرامج بناء التنمية.

5) ضرورة زيادة الدعم الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كى تتمكن هذه المنشآت من التصدير أو التوسع خارجياً، مع عدم اقتصار هذا الدور على التمويل أو البرامج والمبادرات لدعم هذه المنشآت فقط، بل يتوسع ليشمل وضع القوانين والتشريعات الجديدة

CC BY

اللازمة والمواكبة لمتطلبات العصر لدعم هذه المنشآت وتسهيل مهمتها في التوسع الخارجي .

6) توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصاديا وإجتماعياً.
7) التعاون مع المراكز الاستشارية والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتمويل البحوث التسويقية والإنتاجية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
8) تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

اسماعيل، طارق. (٢٠١٧). بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية – الوضع الراهن والتحديات، صندوق النقد العربى، أبوظبى، دولة الأمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات اقتصادية ، ع ٣٨،.

البنك المركزى السعودى. (٢٠٢٢). التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، البيانات المفتوحة، .

البنك المركزى السعودى. (٢٠٢٢). تقرير الاستقرار المالى.

الروبي، ايمان توفيق، آخرون. (٢٠٢٠). دور بعض المشاريع الغذائية الصغيرة في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل بمحافظة الفيوم. . مجلد اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، مج ٢٨ عدد ٢.

المنسى، وعبده. (٢٠٢٠). "العلاقة بين رأس المال الفكرى والآداء التنظيمى : الدور الوسيط للتوجه الريادى ، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مدينة تبوك بالمملكة العربية السعودية "، . مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، .

بدر حمدان. (٢٠١٩). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية فى فلسطين. مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE ، مج٣، ع٣ ، فلسطين، .

جاد عابد. (٢٠١٢). دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهر،.

جيهان عباس. (٢٠٢٠). دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر. ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة ، جامعة طنطا، بعنوان " تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية القتصادية".

سعيد القحطانى، منيرة. (٢٠٢٠). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ ، دراسة تطبيقية على محافظة القويعية . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المركز القومى للبحوث ، غزة ، مج ٤، ع ١٥،.

شرين سلام. (٢٠١٩). التنظيم الادارى للعناقيد الصناعية كمطلب تنموى وآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ ،. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادى، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائرى ، ع٧،.

صالح الرشيد. (٨ ١١, ٢٠٢٢). محافظ منشآت للعربية: ارتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لـ٦٢٦ ألفا، خلال العام ٢٠٢٠ رغم جائحة كورونا. تم الاسترداد من العربية نت.

صبح محمد، صفاء. (٢٠٢١.). الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الأردن ،. مجلة جامعة الحسين بن

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

طلال للبحوث، جامعة الحسين بن طلال، عمادة البحث العلمى والدراسات، الأردن، مج ٧،.
ضياء الدين علي مكرب. (٢٠٢٠). دور المشروعات الصغيرة في تحسين الدخل في محافظة الزلفي في المملكة العربية السعودية. . مجلة دراسات في العلوم الانسانية والإجتماعية مجلد ٠٣ العدد ٠٢ ، (٢٥).
عبدالعزيز حسن عبدالعزيز, علاء الدين أحمد ، ومنتصر الهادى،. (٢٠٢١). أثر ممارسات استراتيجيات ريادة الأعمال على أهداف المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية على عملاء بنك الاسرة – الابيض ،. المجلة العربية للعلوم الانسانية والإجتماعية، مركز السنبلة للبحوث والدراسات، ، ع٧ ، ج٣، .
علي ناجح، منصور. (٢٠٢٠). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية ٢٠٣٠م - دراسة تطبيقية، مجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلد العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد (٤)، العدد (٩)،.
محمد أحمد عبدالخالق. (٢٠٢٠). أثر الشمول المالى على المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية ٢٠٣٠، . مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم ، مج ١٣ ، ع ٥،.
محمد محمود عبد الله يوسف. (٢٠٢١). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية المستدامة ... تحليل لتجارب إقليمية رائدة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، مج٤، ع١٤، المركز الديمقراطى العربى، برلين، المانيا،.
محمد محمود عبد الله يوسف. (٢٠٢١). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية المستدامة ... تحليل لتجارب إقليمية رائدة، . المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، مج٤، ع١٤، المركز الديمقراطى العربى، برلين، المانيا، .
هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل. (٢٠١٩). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية، صندوق النقد العربى،.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Erdin, C., & Ozkaya, G. (2020). Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey,. journal homepage: www.cell.com/heliyon.

Muritala Taiwo A1, Awolaja Ayodeji M1and BakoYusuf A. (2012). Impact of Small and Medium Enterprises on Economic Growth and Development. American Journal of Business and ManagementVol. 1, No. 1, , 18–22.

Tulus Tahi Hamonangan Tambunan. (2011). Development of small and medium enterprises in a developing country: The Indonesian case,. Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy,, SSN: 1750-6204, 29/3/2011.